الانتخابات التشريعية في العراق لعام 2021: الابعاد والنتائج

The legislative elections in Iraq for the year 2021: dimensions and results

أ.م.د. ايمن احمد محمد
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

م.م. مها قيس
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Asst. Prof. Dr. Ayman Ahmed Mohamed
Center for Strategic and International Studies

Asst. teacher Maha Qais
Center for Strategic and International Studies

Aymen.a@cis.uobaghdad.edu.iq
maha.qais@cis.uobaghdad.edu.iq

07704636652
07901988148

الملخص:

مثلت انتخابات العام 2021 تطورا جوهريا في طريقة تفكير الأحزاب السياسية الحاكمة، كونها جاءت نتيجة لضغط التظاهرات واجبار رئيس مجلس الوزراء على الاستقالة، وضرورة الاستجابة للمدخلات الجديدة في العمل السياسي، والتكيف لمواجهة التحديات التي تواجه النظام السياسي بشكل عام، والعمل على حل بعض المشكلات

التي اعترت العمل السياسي، ونتائجه السلبية على مستوى الإدارة الحكومية والمجتمع، وكانت محفوفة بالمخاوف من قبل الأحزاب الحاكمة من تناقص أو تراجع تمثيلها النيابي لصالح القوى المعارضة، وتغير مزاج الناخب العراقي، وكانت عملية الاقتراع انعكاسا واضحا لقوى المعارضة، ولكن سوء التنظيم والادارة حال من دون ترجمة اصوات الناخبين الى مقاعد برلمانية مؤثرة من شأنها إحداث تأثير في تغيير قواعد اللعبة السياسية، مما أدى الى بقاء القوى التقليدية متحكمة في رسم معالم العملية السياسية. وفي الوقت نفسه عززت الانتخابات المبكرة الممارسة الديمقراطية وعملية التداول السلمي للسلطة وأن الانتخابات هي الطريق الأمثل للتغيير.

الكلمات المفاتيحية:

الانتخابات المبكرة، الحركات الاحتجاجية، التمثيل البرلماني، تظاهرات تشرين، الكتلة البرلمانية الأكثر عدداً.

Abstract:

The 2021 elections represented a fundamental development in the way of thinking of the ruling political parties, as they came as a result of the pressure of the demonstrations and the forcing of the Prime Minister to resign, and the necessity of responding to new inputs in political work, adapting to confront the challenges facing the political system in general, and working to solve some of the problems that befell them. Political action, and its negative consequences at the level of government

administration and society, was fraught with fears on the part of the ruling parties of a decrease or decline in their parliamentary representation in favor of the opposition forces, The mood of the Iraqi voter changed, and the voting process was a clear reflection of the opposition forces, but poor organization and management prevented the voters' votes from being translated into influential parliamentary seats that would have an impact in changing the rules of the political game, which led to the traditional forces remaining in control in shaping the features of the political process. At the same time, early elections strengthened democratic practice and the process of peaceful transfer of power, and elections are the best path to change.

Keywords:

Early elections, protest movements, parliamentary representation, the October demonstrations, and the largest parliamentary bloc.

المقدمة:

خلقت احتجاجات تشرين في العام 2019 وما جرى في ساحات التظاهر والاعتصام ضغطاً جماهيرياً كبيراً على أحزاب السلطة وكان السبب الحقيقي وراء إلزام القوى السياسية بإجراء ما سمي بالانتخابات المبكرة. وبدورها انقسمت هذه القوى بين مؤيد لهذه التظاهرات ورافضة لها. والذي تجلى واضحاً باستخدام شتى أساليب القمع

الممنهج لتلك التظاهرات وما نتج عنها من سقوط مئات الضحايا والاف الجرحى وتغييب وخطف العشرات من الناشطين المدنيين. دفعت سياسات القمع الحكومية المرجعية العليا في النجف الاشرف الى الوقوف بجانب المعتصمين ومطالبتها باستقالة حكومة عادل عبد المهدي، واجراء انتخابات مبكرة. ورأت بان الحل السياسي الأكثر مقبولية للخروج من الازمة العاصفة هو تغيير المشهد السياسي بأكمله عبر الانتخابات، ولذلك فانها عدَّت الحكومة المنتخبة بعد استقالة حكومة عادل عبد المهدي حكومة مؤقتة، وهذا ما ذهبت اليه بقولها: "يقوم مجلس النواب القادم والحكومة المنبثقة منه بالدور المطلوب منهما في إجراء الإصلاحات الضرورية للخلاص من تبعات الفساد والمحاصصة وغياب العدالة الاجتماعية في المدة السابقة". في هذا البحث سنسلط الضوء على الابعاد السياسية للانتخابات والنتائج المترتبة عليها عبر التطرق للجانب القانوني المتعلق بالانتخابات المبكرة والواقع السياسي وما يعتريه من معوقات حقيقية.

إشكالية البحث: تتداخل عوامل كثيرة داخلية وخارجية في تحديد هيكل العملية الانتخابية وجعلها بديلا عن عملية بناء الديمقراطية، وتسويق مخرجاتها بأنها الحل لمشكلات النظام السياسي الذي يعاني من اختلالات بنيوية، وهو أمر مجافي للحقيقة لاسيما بتواتر الانتخابات البرلمانية. والسؤال الذي ينبثق هنا: هل أن الانتخابات المبكرة تعد حلا لازمات النظام السياسي ومنفذا للاصلاح أم انها عملية تبادل لتوازنات القوى الاجتماعية والسياسية؟.

فرضية البحث: إن عملية بناء الديمقراطية في العراق لايمكن ان تتحقق مالم تكن منبثقة بالتوازي من القاعدة الاجتماعية والنخب السياسية ومتوافقة مع طموحات وتطلعات البيئة الحاضنة لها، وهي التي تنتج انتخابات ديمقراطية فاعلة تعبر عن

تفضيلات جمهور الناخبين، وبخلاف ذلك تبقى اطارا للصراع السلطوي الذي تتحكم به القوى الحاكمة للحفاظ على مصالحها الفئوية.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على مبحثين:

المبحث الأول: الأساس الدستوري والقانوني للانتخابات المبكرة.

المبحث الثاني: الأبعاد والنتائج السياسية للانتخابات البرلمانية.

المبحث الأول: الأساس الدستوري والقانوني للانتخابات المبكرة.

ابتداءً لابد من القول بأنه لم يرد في الدستور العراقي النافذ لسنة 2005، أية إشارة إلى ما سمي بالانتخابات المبكرة، والحكومة المؤقتة[1]. وهذا ما سنتلمسه بعد عرض أهم التحديات التي واجهت عملية إجراء الانتخابات في موعدها المحدد. ولبيان ذلك نتناول موضوع استقالة رئيس مجلس الوزراء، ومن ثم الجدل في تحديد موعد للانتخابات المبكرة.

أولاً: استقالة رئيس مجلس الوزراء

إن استقالة رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي بتاريخ 2019/11/29 والذي قبلها مجلس النواب العراقي بتاريخ 2019/12/2، أثارت الصراع من جديد بين الكتل البرلمانية لاختيار بديل فكانت مشكلة الكتلة االنيابية الأكثر عدداً* حاضرة في مجلس النواب العراقي، إلا أن ضغط الجماهير المعتصمة والمنتفضة ضد السياسات الحكومية ومطالبة المرجعية الدينية** والقوى الاجتماعية باختيار من يرتضيه الشارع العراقي حال من دون الاتفاق على أي مرشح للاحزاب السياسية، وهذا ما حدث عند تكليف السيد محمد توفيق علاوي بموجب المرسوم الجمهوري ذي العدد 7 في

2020/2/1 واعتذاره في 2020/3/2. بادرت رئاسة الجمهورية بتاريخ 2020/3/16 بمفاتحة المحكمة الاتحادية بكتابها ذي العدد (799) وتوجيه السؤال الآتي (هل تنتقل صلاحية التكليف إلى رئيس الجمهورية بموجب احكام المادة 76/ثالثا من الدستور..). قررت المحكمة الاتحادية (إن المرحلة التي تلت اعتذار المكلف بتشكيل مجلس الوزراء وفق المادة (76) من الدستور، يكون بعدها الخيار حصريا لرئيس الجمهورية وفق الفقرة (ثالثا) من المادة (76) من الدستور بتكليف مرشحاً جديداً خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعتذار المرشح السابق الدكتور محمد توفيق علاوي وفق مسؤوليته الدستورية ليتولى المرشح الجديد بتشكيل الوزارة وعرضها على مجلس النواب خلال مدة اقصاها ثلاثون يوما).

بناء على ذلك صدر المرسوم ذو العدد 11 بتكليف النائب عدنان الزرفي بتشكيل الحكومة. في سابقة لخرق الدستور من جديد نتيجة تفسير المحكمة الاتحادية الذي لا يخلو من ضغط سياسي.

وإذا انتقلنا إلى موضوع القرار الذي أشرنا اليه نجد أن القرار يفتقر إلى الأساس الدستوري من خلال نظرة فاحصة للمادة (76/ثالثا) من الدستور التي استند اليها القرار والتي تنص (يُكلف رئيس الجمهورية، مرشحاً جديداً لرئاسة مجلس الوزراء، خلال خمسة عشر يوماً، عند إخفاق رئيس مجلس الوزراء المكلف في تشكيل الوزارة، خلال المدة المنصوص عليها في البند (ثانياً) من هذه المادة.) ونتفق تماماً مع وجهة نظر السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى التي تعتمد على تفسير كلمة **مرشح** بأنه شخص ناتج عن ترشيح جهة ما، ومن ثم، فإن رئيس الجمهورية ليس حراً في اختيار شخصية المكلف. وما دام المكلف ينبغي أن يكون **مرشحا** فلا جهة أحق من الكتلة البرلمانية الأكثر عددا **بترشيح** المكلف. ولعل ما يدعم هذا التوجه هو نص المادة (81 أولا

وثانيا). قضت المادة (81/أولا) بأن يقوم رئيس الجمهورية مقام رئيس مجلس الوزراء عند خلو منصبه. أما المادة (81/ثانيا) فنصت على أنه (عند تحقق الحالة المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة، يقوم رئيس الجمهورية بتكليف **مرشحٍ آخر** بتشكيل الوزارة، خلال مدةٍ لا تزيد على خمسة عشر يوماً، ووفقاً لأحكام المادة (76) من هذا الدستور) يظهر جليا من نص المادة (81/ثانيا) ان الدستور استعمل مصطلح (مرشح آخر) للدلالة على المرشح الذي ينبثق من تطبيق نص المادة (76) من الدستور من خلال ترشيح الكتلة البرلمانية الأكثر عددا من دون ان تنصرف نية واضعي الدستور إلى انفراد السيد رئيس الجمهورية باختيار المكلف.

وبعد ذلك اتفقت كتلة سائرون وكتلة الفتح على تكليف السيد مصطفى الكاظمي لتولي منصب رئيس مجلس الوزراء.

ثانياً: تحديد موعد الانتخابات المبكرة

جاءت استقالة حكومة عادل عبد المهدي في أواخر تشرين الثاني 2019 استجابة للضغوط الشعبية ومطالب الحركة الاحتجاجية. وقد ساندتها في ذلك مرجعية النجف التي ساءها سقوط مئات القتلى برصاص قوى الأمن والميليشيات الحزبية، وقد طالب المرجع الديني الاعلى السيد علي السيستاني البرلمان باختيار رئيس وزراء جديد "غير جديل" ويقبل به المتظاهرون. وكان المتظاهرون قد تمكنوا في تشرين الثاني 2019 من بلورة مجموعة مطالب سرعان ما تبنتها قوى سياسية ومراجع دينية ونخب فكرية، كما حظيت بدعم الأمم المتحدة. وكان من أهم المطالب استقالة حكومة عادل عبد المهدي المتهمة بالتغاضي عن قتل مئات الناشطين، وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة

مهمتها الأساسية تنظيم انتخابات مبكرة ونزيهة بإشراف دولي لمنع التلاعب والكشف عن قتلة الناشطين[2].

بعد استقالة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي استجابة لمطالب المحتجين، أُعلن في أيار 2020 تشكيل حكومة انتقالية برئاسة مصطفى الكاظمي تتولى بالأساس مهمة التمهيد لإجراء انتخابات مبكرة في غضون عام، حدد الكاظمي موعدها في 6 حزيران 2021 بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وصل الكاظمي لرئاسة الحكومة وفق مبدأ توافقات الكتل السياسية على ترشيح شخصية مستقلة من خارج الكتل والأحزاب السياسية، وهو أحد أهم مطالب المحتجين[3].

إن الانتخابات المبكرة إذا تم إجرائها ستحرم الكتل السياسية من الوقت لترتيب صفقات بين الكتل والأحزاب التي تتصدر المشهد السياسي طوال 18 عاما، ما يضيّق أيضا من مساحة عملها في الأوساط الاجتماعية كما حدث في أثناء الدورات الانتخابية السابقة وما عرف عنها من صفقات لشراء ذمم لقيادات المجتمع الاجتماعية والدينية والسياسية والشبابية. كما أن رئيس مجلس الوزراء ليس لديه ما يكفي من القناعة واليقين بإجراء انتخابات نزيهة إلى حد ما، وظل متمسكا بإجراء الانتخابات المبكرة في موعدها المحدد مع الحديث المتكرر عن ضرورة وجود مراقبة دولية لضمان نزاهتها. ولتبديد مخاوفه من خسارته رئاسة جديدة للحكومة ولضمان انتخابات نزيهة، يعتقد أنه سيفوز بها لو جرت في أجواء طبيعية خالية من التزوير وشراء الذمم والصفقات السياسية، ذهب الكاظمي أبعد من تمسكه بإجراء الانتخابات المبكرة في موعدها. وقبيل قرار تأجيل الانتخابات إلى 10 تشرين الأول 2021 اتجه الكاظمي لدعم فكرة حث مجلس الأمن الدولي على استصدار قرار لتأمين مراقبة دولية وتوفير أجواء نزيهة لعملية

الاقتراع. لذا سببت المفوضية طلبها من الحكومة الاتحادية في كانون الأول 2020 بتأجيل الانتخابات عن موعدها المحدد في 6 حزيران 2021 إلى حرصها على "إجراء انتخابات متكاملة، نزيهة، وعادلة، ونظرا لقلة عدد التحالفات المسجلة في دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية للمدة المحددة في جدول العمليات، مما يتطلب تمديد مدة تسجيل التحالفات، وما يترتب على ذلك من تمديد مدة تسجيل المرشحين." وخلافا لرغبة الكاظمي، صادق مجلس الوزراء بالإجماع في 19 كانون الثاني 2021 على تأجيل الانتخابات من موعدها المحدد في 6 حزيران إلى 10 تشرين الاول 2021 بناء على "طلب المفوضية المستقلة بتأجيل موعد الانتخابات يقوم على أساس فني، والمجلس اقتنع بأسباب تمديد الموعد وحدد العاشر من تشرين الأول 2021 موعداً لإجرائها."

ثالثاً: التحديات التي واجهت الانتخابات المبكرة

هناك جملة من التحديات التي واجهت عملية اجراء الانتخابات وهي ذات التحديات السابقة التي كانت مسألة تجاوزها تخضع للتوافقات ومبدأ الصفقة أو السلة الواحدة للتصويت على بعض القرارات في البرلمان تحقيقاً لمصالح حزبية. وبعض التحديات تتفاعل وتتطور بفعل اهمالها وعدم حلها بشكل جذري، وإذا استثنينا الوضع الأمني وقدرة المفوضية على اتمام العملية الانتخابية يمكن ان نحصر التحديات بالآتي:

1- تشكيل المحكمة الاتحادية: هناك جدل كبير حول طبيعة تشكيل المحكمة الاتحادية وموضوع اكتمال نصابها واتخاذ القرارات فيها، كونه يمس العملية الانتخابية بشكل مباشر، إذ تنص المادة (93) سابعاً من الدستور على قيام المحكمة الاتحادية

بـ"المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب". ومن دون الدخول في التفاصيل التي تمتد لسنين سابقة وموضوع فقهاء الشريعة الاسلامية وفقهاء القانون. وبسبب تعدد الآراء وعدم الاتفاق على المواد الخلافية في قانون المحكمة الاتحادية العليا، ولان هذا التشريع بحاجة الى تصويت ثلثي اعضاء مجلس النواب الذي يصعب تحقيقه في ظل استمرار مناكفات سياسية وخلافات مذهبية حول القانون[4]. صرف مجلس النواب النظر عن القانون الجديد، وصوت على تعديل قانون المحكمة رقم 30 لسنة 2005، والذي سيستبدل جميع اعضائها بقضاة جدد، ويحيل القضاة الحاليين على التقاعد، فتكون المحكمة الاتحادية العليا بقضاة اصليين تسعة جدد من دون خبراء فقه اسلامي ولا فقهاء قانون، ولكن لغاية 2023 /4/1 فقط. ويعد هذا القرار أحد الممكنات لحل الخلاف بشكل مؤقت ومؤشر لتوجه الكتل البرلمانية لاجراء الانتخابات في موعدها المحدد وتذليل أحد أهم التحديات.

2- حل البرلمان: الانتخابات المبكرة لن تجري من دون تفعيل نص المادة (64) والتي تنص على حل مجلس النواب قبل تحديد موعد الانتخابات من قبل رئيس الجمهورية، من هنا يتضح أن كل ما نشهده على الساحة الانتخابية لا يتعدى كونه محاولات للالتفاف والمناورة والتلاعب بمزاج الرأي العام لصالح الأحزاب الحاكمة ومصادرة المطالبات الشعبية التي نادت بها انتفاضة تشرين والمرجعية العليا في النجف الأشرف بإجراء انتخابات مبكرة حرة ونزيهة وتحت إشراف دولي. ان اجراء الانتخابات المبكرة تحكمه المادة (64) من الدستور حصراً، وهناك خلاف كبير حول تفسير المادة (64) من الدستور ببنديها الأول والثاني.

المادة (64)/ أولا تنص على "يُحل مجلس النواب، بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، بناءً على طلبٍ من ثلث أعضائه، **أو** طلبٍ من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس

الجمهورية، ولا يجوز حل المجلس في أثناء مدة استجواب رئيس مجلس الوزراء". هناك من يفسر بان حل البرلمان ممكن من خلال طلب ثلث الأعضاء وتصويت البرلمان بالأغلبية، اما الشق الاخر هو الحل بطلب من رئيس مجلس الوزراء وموافقة رئيس الجمهورية من دون الحاجة الى تصويت مجلس النواب والدليل على ذلك انه هناك شرط عدم وجود استجواب لرئيس الوزراء عند تقديم الطلب، وهذا الرأي غير متفق عليه.

نلحظ من نص المادة أن الطريق الثاني لحل البرلمان مفصول ب (أو)، ولم يشترط التصويت بالاغلبية المطلقة كما في الطريق الأول لحل البرلمان، ولكن لم يتم العمل به بسبب التوافقات وبنية المحاصصة التي جعلت من المؤسسات السياسية فاقدة للفاعلية وعاجزة عن اتخاذ حلول جذرية لمعالجة مشكلات النظام السياسي، والتي عطلت أهم مبدأ في النظام البرلماني وهو مبدأ التوازن في السلطات، ففي الوقت الذي يستطيع البرلمان اقالة الحكومة تعجز الحكومة عن حل البرلمان.

المادة (64)/ ثانيا تنص على "يدعو رئيس الجمهورية، عند حل مجلس النواب، إلى انتخاباتٍ عامة في البلاد خلال مدةٍ أقصاها ستون يوماً من تاريخ الحل، ويعد مجلس الوزراء في هذه الحالة مُستقيلاً، ويواصل تصريف الأمور اليومية". هناك رأي يفيد بان تحديد الموعد يجب ان يسبقه حل البرلمان، ومن ثم يحق لرئيس الجمهورية تحديد موعد الانتخابات في مدة أقصاها ستون يوما. ما معناه ان الستين يوما تعود الى تحديد الموعد وليس اجراء الانتخابات، إذ من الممكن على سبيل المثال، ان يحدد رئيس الجمهورية موعد الانتخابات بعد ثلاثة اشهر او ستة اشهر ما بعد حل البرلمان.

إن قرار حل البرلمان قرار سياسي خاضع لتوافقات زعماء الكتل السياسية المهيمنة في البرلمان، ولكن انعدام الثقة بينهم وبين البرلمان والسلطة التنفيذية يحول من دون حل المجلس إلاَّ بوجود ضمان تحديد الموعد. ذلك ان حل البرلمان سيكون مضراً لبعض القوى التي لا تضمن عودتها الى الساحة السياسية في ظل قانون الانتخابات الجديد. فضلاً عن ان أعضاء مجلس النواب غير راغبين على الاطلاق في حل البرلمان كونه سيفقدهم المنصب والامتيازات والسلطة.

رابعاً: إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة في موعدها الجديد.

كانت أهم المعطيات لإجراء الانتخابات بموعدها الجديد كالآتي[5]:

1- رغبة القوى الشيعية بإنهاء مدة حكومة مصطفى الكاظمي بأسرع وقت ممكن، بوصفه شخصية دخيلة ولا تمت إلى الطيف الإسلامي الشيعي بصلة، واستعادة حصة الطائفة الشيعية في السلطة والحكم مساواةً بالمكونين السني والكردي.

2- ارتفاع فرص التوافق بين التيار الصدري وبين منافسيه من الاحزاب الشيعية من أجل تقليص الوقت المتاح أمام الكيانات السياسية المنبثقة عن الحركة الاحتجاجية لتنظيم صفوفها وترويج برامجها وكسب دعم المزيد من الناخبين المحتملين، فضلاً عن الحيلولة من دون اتفاقها على تشكيل تحالف انتخابي واحد قد يؤدّي إلى ترجمة أصوات مئات آلاف المتظاهرين إلى كتلة برلمانية مؤثرة.

3- توظيف القوى الشيعية لموسم عاشوراء الذي يتوافق حلول أيامه الأخيرة مع انطلاق الحملة الدعائية، لتنشيط المشاعر الطائفية لدى المجتمع الشيعي بما يدفعه لإعادة التصويت لصالحها على حساب الكيانات السياسية المدنية والعلمانية، لاسيما التي تحسب على "انتفاضة تشرين".

4- استغلال فرصة انشغال الإدارة الأمريكية الجديدة بالتعامل مع تداعيات وباء كورونا، لإنتاج حكومة أكثر قرباً من إيران وحلفائها في المنطقة.

المبحث الثاني: الأبعاد والنتائج السياسية للانتخابات البرلمانية

أولاً: الابعاد والنتائج السياسية قبيل الانتخابات البرلمانية

وضعت الانتخابات البرلمانية المبكرة القوى السياسية أمام تحديات كبيرة، ذاتية تتعلق بالأحزاب الحاكمة وبنيوية تتعلق بالنظام السياسي نفسه، فيما يتعلق بالتحدي الذاتي تجسد بخوف القوى السياسية من اجراء الانتخابات بموعدها الأولي(نتيجة السخط الشعبي الكبير، واستمرار الانتفاضة التشرينية، وتعاطف شرائح كثيرة من المجتمع نتيجة القمع والقتل الذي اقترفته السلطة الحاكمة بحق المحتجين)، من خسارة موقعها في الحكم، لذلك سعت الى التسويف وإطالة المدة لإجراء الانتخابات لإعادة ترتيب أوضاعها الداخلية، وتأمين بقائها في السلطة عبر تعديل القانون الانتخابي واختيار نظام انتخابي جديد وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يضمن وصولهم الى قبة البرلمان، وكان التأثير الأكبر للتيار الصدري في تحديد ملامح العملية الانتخابية الجديدة ورسم خطواتها تشريعياً، والإفادة في الواقع عملياً، لما يمتلكه من ماكنة انتخابية فاعلة ومتفوقة على بقية الأحزاب السياسية كونها دقيقة التنظيم وتمتلك قاعدة بيانات واسعة عن معظم الدوائر الانتخابية فيما يتعلق بثقل الاحزاب السياسية الاخرى وحجم جمهور الناخبين، مما كان له الأثر الواضح في التفوق الانتخابي في معظم الدوائر التي تنافسوا فيها.

كانت نتائج انتفاضة تشرين صدمة للأحزاب السياسية التي ألفت بقاءها كل دورة انتخابية مع وجود احتجاجات شعبية وقمع حكومي لكن هذه المرة لم تستمر حكومة عادل عبد المهدي سوى عام واحد، ما يعني ان الشعب العراقي قادر على ازاحة الحكومات والاحزاب السياسية من الحكم وهذا منعطف خطير وهاجس خوف لدى احزاب السلطة التي أُجبرت على التعامل معه، واستغلت انشقاق الحركة الاحتجاجية، واستخدمت وسائلها الاعلامية لتسقيط الانتفاضة، واساليبها القمعية للتحكم بالمشهد السياسي القادم.

وعلى مستوى النظام السياسي اظهر عدم قدرته للاستجابة للمطالب الشعبية والتعامل معها على انها عملية تقويم للأداء الحكومي بقدر ما تعامل معها على انها مؤامرة ضد النظام السياسي، في الوقت الذي كان من الممكن امتصاص نقمة وسخط الجماهير بسياسات عامة تلبي حاجاتهم، إلا أن النظام السياسي المبني على اساس المحاصصة فاقد للفاعلية والقدرة على الأداء الايجابي، وبارع في التصدي للمحتجين نتيجة وحدة الاحزاب الحاكمة حول الهدف الاسمى وهو البقاء في الحكم، ومعارضة أية محاولة لتغيير الأسس التي بنيت عليها العملية السياسية. وهذا العقم بالاستجابة إنما نتيجة للخلل البنيوي الذي يعاني منه النظام في نسيجه الدستوري والقانوني وفي الاعراف السياسية التي تجذرت في العمل السياسي، وبدا واضحاً ما يعانيه النظام من اختلالات دستورية في عملية تشكيل الحكومة وظهرت الحاجة الى اجراء تعديل دستوري يطال بعض المواد لضمان استمرار النظام باداء ادواره الوظيفية إلا أن الجمود الدستوري يحول من دون اجراء التعديلات المطلوبة واللجوء الى توافقات سياسية جديدة مما أثر بشكل كبير على إمكانية معالجة مشكلات النظام السياسي التي من الممكن ان تتفاقم في أي مرحلة من مراحل العمل السياسي والحكومي.

جرت الانتخابات وسط مخاوف كثيرة شملت الجميع بما فيها الحركة الاحتجاجية التي انقسمت بين مؤيد للانتخابات ورافض ومحايد، وانقسامها وتشتتها وضياع اصواتها نتيجة عدم التنظيم. وكذلك بالنسبة للاحزاب الشيعية التي بدت مخاوفها واضحة كونها خسرت الكثير من جمهورها في مناطق الاحتجاج، باستثناء التيار الصدري الذي كما اسلفنا قد هيأ الظروف الملائمة للفوز بالانتخابات باكثر المقاعد البرلمانية مقارنة بمنافسيه. فيما بقي الانقسام الكردي على حاله، وكذلك القوى السنية التي تمحورت بفصيلين كبيرين لخوض الانتخابات. لم تؤثر الحركة الاحتجاجية في مخرجات الانتخابات في المناطق السنية والكردية بقدر ما أثرت في المناطق الشيعية، وهذا يدل على انقسام الرأي العام الوطني وتجذر المكوناتية في المجتمع العراقي.

في 30 تشرين الثاني 2021، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج النهائية، لترتفع معها نسبة المشاركة الشعبية إلى 44%، وتصدر الصدر المشهد الانتخابي بـ73 مقعدا، ثم تحالف "تقدم" بـ37 مقعدا، يليه ائتلاف "دولة القانون" بـ33 مقعدا، ثم الحزب الديمقراطي الكردستاني بـ31 مقعدا، والتحالف الكردستاني بـ18 مقعدا، ثم تحالف "الفتح" بـ17 مقعدا، يليه تحالف "عزم" بـ14 مقعدا، مع مقاعد متفرقة على بقية الكتل السياسية[6] .

ثانياً: الابعاد والنتائج السياسية ما بعد الانتخابات البرلمانية

ما أن انتهت الانتخابات وتم اعلان النتائج بفوز التيار الصدري باعلى المقاعد سعى لتشكيل الكتلة النيابية الاكثر عددا عبر التحالف مع اكبر الفائزين من السنة والكرد لتشكيل حكومة أغلبية سياسية بعيدة عن المحاصصة الطائفية، ففي 17

شباط 2022، تم الاعلان عن تحالف سياسي جديد سُمي (إنقاذ وطن)، وضم كلا من التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر وتحالف السيادة السني بزعامة محمد الحلبوسي والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني، في محاولة لتشكيل الحكومة الجديدة، حيث بلغ عدد مقاعده البرلمانية 183 مقعدا (من أصل 329 مقعدا).

في المقابل تشكل تحالف سمي بالاطار التنسيقي ضم القوى السياسية الشيعية الاخرى، الذي طعن بنزاهة الانتخابات وحث انصاره على التظاهر والاعتصام والتنديد بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وطالب باعادة العد والفرز اليدوي، وبسبب الضغط السياسي الكبير اجبرت المفوضية على اتخاذ اجراءات العد والفرز وكانت النتائج مطابقة بنسبة كبيرة جدا ولم يجر تغيير بالمعادلة الانتخابية، وما كان لتلك القوى المعتصمة الا الخضوع للقرار النهائي للمفوضية والقبول بتصديق المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات، لتبدأ مرحلة جديدة من التنافس المبنية على تشكيل تحالفات قوية للتأثير في عملية تشكيل الحكومة، مارس الاطار التنسيقي ضغطا كبيرا لاجبار الصدر على القبول بمنهج المحاصصة واشتراك جميع الفائزين في الحكومة، إلا أن الصدر اصر على موقفه ومشروعه السياسي ووصل النظام السياسي الى طريق مسدود وساد التوتر والاضطراب المشهد السياسي، وكان لطول المدة التي تفصل المصادقة على الانتخابات وتشكيل الحكومة الاثر الواضح في اختلال البنية السياسية والدستورية، ولجأ الاطار التنسيقي إلى تعطيل تشكيل الحكومة بعد أن عجز عن تشكيل كتلة نيابية اكثر عددا عبر الضغط على المحكمة الاتحادية، لقد شهد العراق أنسداداً سياسياً تاماً منذ قرار المحكمة الاتحادية الذي جعل لأول مرة نصاب انتخاب رئيس الجهورية ثلثي أعضاء البرلمان مما مكن الاطار التنسيقي وحلفاءه من تشكيل الثلث المعطل والذي نجح في منع التيار الصدري وحلفائه(السنة والكرد) والذين يشكلون

أغلبية البرلمان طبقاً لنتائج انتخابات 2021 من المضي في مشروعهم لتشكيل حكومة أغلبية سياسية كما جرت العادة خلال الدورات الخمسة السابقة. أدى ذلك القرار فضلاً عن رفض الصدريين الذين هم أكبر الفائزين في الانتخابات (73 مقعد) للتحالف مع قوى الإطار التنسيقي، بسبب أتهام الصدر لهم بالفساد وتحميلهم مسؤولية الفشل المتواصل الذي يعاني منه العراق. وفي 26 آذار، لذلك أخفق مجلس النواب في إكمال نصاب جلسته للتصويت على مرشحي رئاسة الجمهورية بسبب استمرار الخلافات السياسية وعدم قدرة التحالف الثلاثي على حشد 220 نائبا لاختيار الرئيس، وهو الشرط الذي أكدته المحكمة الاتحادية.

إن سلوك الصدريين مثير للقلق. إذ يمثل الانزواء الصدري في لحظة الحسم خطأً فادحاً لجهة إمكانية تحول التيار الصدري إلى حركة معارضة شعبية واسعة وفاعلة وموثوق بها ضد النظام السياسي الذي أخذ الصدريون ينسلخون عنه تدريجياً على نحو متواصل وصائب. على مدى أشهر طويلة تولى التيار الصدري، عبر زعيمه ووزيره اولاً وفعالياته السياسية الاخرى ثانياً، تحشيد الجمهور العام، لاسيما غير الصدري، ضد الإطار التنسيقي بوصف الأخير المدافع الشرس عن الطبقة السياسية التقليدية بقيمها المحاصصاتية–التوافقية المكروهة شعبياً. في إطار هذا التحشيد، كان التيار يهيء الجمهور لمواجهة مع الإطار، ويقدم وعوداً واضحةً وصريحة ومتكررة انه سيمضي بها إلى آخر الشوط، طالباً مساندة هذا الجمهور[7].

مما جعل الوضع السياسي اكثر تعقيدا وحراجة، دفع التيار الصدري أولا الى الانسحاب من البرلمان عبر تقديم اتباعه استقالة جماعية بعدد النواب الذين يمثلون التيار (73 نائب) في 13 حزيران 2021، ومن ثم قيامهم بالتظاهر والضغط على البرلمان لاجباره على حل نفسه، ثم الى الاعتصام والدخول الى المنطقة الخضراء وتعطيل البرلمان

والمطالبة بحله واللجوء الى انتخابات مبكرة تكون الفيصل في حل الانسداد السياسي الحاصل، إلا أن الطرف الآخر (الاطار التنسيقي) أصر على عدم حل البرلمان ودعا انصاره الى الدفاع عن المؤسسات الدستورية والسيادة العراقية مما ادى الى صدام مسلح بين الطرفين في داخل المنطقة الخضراء في 28 و29 آب 2021 راح ضحيته 52 من انصار التيار الصدري ناهيك عن الخسائر في الطرف الآخر التي لم يعلن عنها. اجبر الصدر في 30 آب على الانسحاب بعد صدور فتوى من المرجع الديني اية الله العظمى السيد كاظم الحائري، دعا فيها الصدر الى الانسحاب وعدم التظاهر والاعتصام وترك الساحة السياسية[8].

أدى انسحاب الصدريين من مجلس النواب إلى إفساح المجال لقوى سياسية أخرى معظمها تابعة للإطار التنسيقي لتصبح هي القوة الأكبر وتمضي في تشكيل الحكومة. وقد نجحت تلك القوى السياسة في التوصل لاتفاق مع حلفاء الصدر القدامى من السنة والكورد، وفي 28 أيلول 2022، أعلن الإطار التنسيقي عن تشكيل ائتلاف "إدارة الدولة" الذي أكد أنه يضم جميع القوى الشيعية والسنية والكردية باستثناء التيار الصدري.

أتاح لهم اختيار عبد اللطيف جمال رشيد كرئيس للجمهورية. وبدوره، كلف رئيس الوزراء الجديد محمد شياع السوداني المحسوب على المالكي على الرغم من أنه استقال من حزب الدعوة جناح المالكي منذ مدة. بذلك عادت العملية السياسية في العراق إلى مسارها القديم رغم محاولة السيد الصدر تحويلها إلى مسار يرفض مبدأ التوافق السياسي.

وعلى خلاف توقعات الجميع تقريباً، بضمنهم أعضاء في الإطار التنسيقي، نجح الأخير في تحقيق انتصار سياسي كبير بسهولة عالية ومفاجئة، باستطاعته عقد جلسة برلمانية استوفى فيها نصاب الثلثين الصعب.

انتخب فيها رئيس الجمهورية الذي قام مباشرةً بعد أدائه القسم الرئاسي بتكليف مرشح الإطار، السيد محمد شياع السوداني، لتشكيل الحكومة المقبلة في مدة 30 يوماً. ولم يكن بمقدور الاطار التنسيقي تحقيق ذلك لولا غياب الصدريين عن الساحة السياسية بشكل كامل[9].

في سياق الذهول العام بإزاء هذا الانكفاء الصدري المُحيِّر، برز حيزٌ لتفسيرات معقولة، لكنها غير مؤكدة، بشأن تسوية غير معلنة بين الطرفين، تُنهي ازمة تشكيل الحكومة، لاسيما في اطار جهود دولية وإقليمية ومحلية تدفع للذهاب إلى حكومة كاملة الصلاحيات تحتاجها إدارة الدولة ومغادرة الانسداد السياسي. وكانت زيارات السفراء الغربيين لزعماء سياسيين إطاريين جزء من هذه الجهود، وأضافت لها زخماً الإحاطةُ الأخيرة، الناقدة على نحو لاذع ومُحق للطبقة السياسية العراقية، لرئيسة البعثة الأممية في العراق، السيدة جنين بلاسخارت.

في سياق تعدادها لحالات الفشل في ادارة الدولة للطبقة السياسية الحاكمة، وأكدت بلاسخارت على نقطة مركزية تتعلق بفشل هذه الطبقة في تشكيل حكومة بعد انقضاء نحو عام على انتخابات العاشر من تشرين الاول العام 2021. ثم كانت هناك الرغبة الإيرانية المفهومة بتشكيل حكومة يهيمن عليها تماماً حلفاؤها العراقيون. وكانت صحة الأطروحة الصدرية، التي حظيت بتعاطف شعبي واسع، بضرورة تشكيل حكومة أغلبية سياسية تتحمل المسؤولية عن قراراتها صواباً وخطأً، بدلاً من تكرار سيناريو الحكومات

التوافقية–المحاصصاتية حيث تضيع المسؤولية، وتتعرض لتآكل مستمر بسبب استحالة تنفيذها بعد انسحاب الصدريين من البرلمان، وقبول الكتل السياسية المهيمنة برلمانياً، الشيعية والكردية والسنية، بالعودة الى الصيغة المحاصصاتية–التوافقية القديمة.

إن تشكيل حكومة إطارية تتولى إدارة شؤون البلد تجعل الإطار التنسيقي بمواجهة تحد أشد قوة وصعوبة من تحدي المواجهة مع الصدريين. انه تحدي الحكم ومسؤولياته الكثيرة والمرهقة التي فشل فيها الإطار عبر خمسة حكومات تزعمها ساسة الإطار على مدى أكثر من 15 عاماً. سيضع هذا التحدي الإطار بمواجهة المجتمع بأجمعه، وليس التيار الصدري فقط. والبدايات الإطارية حالياً ليست مشجعة بهذا الصدد ولا تشي بمنهج مختلف عن السابق في سياق حكومة مستقبلية يقودها السيد محمد شياع السوداني.

يقدم ساسة الإطار، بضمنهم مرشحه لرئاسة الوزراء، هدفاً عالياً من دون شرح الوسائل المفضية لتحقيقه، إذ يُجمع ساسة الإطار على الحديث عن حكومة خدمة وطنية وإعمار، حكومة قوية يدعمها تكتل برلماني واسع لا تكرر فشل الماضي، لكن ما الذي يعنيه هذا الكلام بالضبط، بعيداً عن لغة الأماني والطموحات التي ما عاد المجتمع يصدقها ويعدها علامة على التدليس وليس الاخلاص، هل ستستطيع حكومة "الخدمة الوطنية" حل معضلة الكهرباء ضمن سقف زمني محدد ومعلن ينتهي في حياة هذه الحكومة؟ وما معنى حكومة قوية بالضبط؟ هل ستستطيع هذه الحكومة مثلاً احتكار السلاح والتحكم به، فيما بعض أهم رعاتها فصائل مسلحة اعتادت تحدي احتكار الدولة للسلاح وتهديد مسؤولين رفيعي المستوى في الدولة، بضمنهم القائد العام للقوات المسلحة؟ وكيف يمكن تحقيق إعمار حقيقي وملموس في البلد في ظل هيمنة الاحزاب السياسية، وكثير منها جزء من الإطار التنسيقي، على مؤسسات الدولة عبر مكاتبها

الاقتصادية؟ هل ستقوم حكومة السودانى بتفكيك دولة الأحزاب التي تقبع في داخل دولة العراق؟

تظل هذه الأسئلة الكثيرة وغيرها مشروعة بدون إجابة من قوى الإطار التنسيقي. يعني هذا كله أننا بإزاء خطاب استعراضي مكرر يُقدم للناس على أنه إصلاح مرتقب يتمحور حول ارادة سياسية جديدة وصلبة لتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو الأفضل. سيوضع هذا الخطاب أمام اختبار عسير عندما تتولى حكومة السوداني مقاليد الحكم والإدارة التنفيذية. في ظل غياب برنامج إصلاحي جدي للإطار التنسيقي يحدد خطوات الإصلاح وأهدافه، ستتولى وقائع الحكم والإدارة في ظل حكومة إطارية لا تختلف عن سابقاتها، هزيمة الإطار التنسيقي، وليس المعارضة الصدرية. وسنكون أمام التحدي الحقيقي باجراء انتخابات مبكرة ثانية كما حددها البرنامج الحكومي للسوداني يتم الاعداد لها واجرائها بعد عام كامل من تشكيل الحكومة.

الخاتمة:

لعلنا لانستطيع مغادرة تلك المعوقات القديمة التي تعترض كل عملية انتخابية بسبب عدم مأسسة مؤسسات الدولة الاتحادية، وظلت تلك المؤسسات محكومة بتوجهات القوى السياسية التي تتغير بين دورة انتخابية واخرى وفق معادلة وزنها الانتخابي الذي يحدد مديات نفوذها في مؤسسات الدولة، لذلك سوف تطفو على السطح من جديد مشكلة اختيار النظام الانتخابي وتقسيم الدوائر الانتخابية وتحديث سجل الناخبين وانتخابات الخارج وغيرها الكثير ناهيك عن عملية تغيير قيادات مفوضية الانتخابات التي لم ولن ترضى عنها الأحزاب الحاكمة، ومشكلة التيارات

المدنية وحركة الاحتجاج لاسيما الحركة الاحتجاجية التشرينية التي كانت من أكبر الخاسرين في الانتخابات إذ حصدت اعلى الاصوات وأقل المقاعد، سيكون لها رأي في تحديد قانون الانتخاب القادم، وتمسك الصدريين بتقسيم الدوائر الانتخابية وفق ما تم العمل به في الوقت الذي لا يخدم هذا التقسيم مصالح الاحزاب الحاكمة، لذلك نحن امام مشكلات قديمة جديدة لم يجد لها صانع القرار والقوى السياسية والمجتمعية حلا جذريا عقلانيا يؤسس لبناء ديمقراطي حقيقي في العراق،

وستعود مشكلة تشكيل المحكمة الاتحادية العليا من جديد بعد أن صرف مجلس النواب النظر عن القانون الجديد، وصوت على تعديل قانون المحكمة رقم 30 لسنة 2005، والذي سيستبدل جميع اعضائها بقضاة جدد، ويحيل القضاة الحاليين على التقاعد، فتكون المحكمة الاتحادية العليا بقضاة اصليين تسعة جدد من دون خبراء فقه اسلامي ولا فقهاء قانون، ولكن لغاية 2023 /4/1 فقط. هذه المدة المحددة ستكون ضمن مدة حكم السوداني وهو تحدي مؤجل للبرلمان والحكومة على حد سواء، ويعد أحد معوقات اجراء الانتخابات في العراق، إلا إذا اقدم البرلمان على اتخاذ الموقف نفسه كحل مؤقت لاستمرار عملية الانتخابات.

والتحدي الحقيقي سيكون بمطالبة التيار الصدري بتنفيذ ما الزم به نفسه رئيس الوزراء محمد السوداني باجراء انتخابات مبكرة، فهل يبقى السوداني على وعده أم انه سيتنصل ويسعى لاكمال دورته الوزارية، فالموقف الصدري لم يتحدد الى الآن من هذين الاحتمالين وهو ما يشكل صورة مستقبلية غامضة للوضع السياسي في الدورة البرلمانية الحالية.

ومن اهم النتائج التي اسفرت عنها عملية تشكيل الحكومة هي اقصاء طرف مهم وفاعل في العمل السياسي وحاز على اكبر مقاعد برلمانية في الانتخابات عن المشاركة في الحكم وهي سابقة في النظام السياسي ستؤسس الى انضاج فكرة المعارضة السياسية على المستوى الشعبي والبرلماني فيما لو احسن التيار الصدري التعامل مع المتغيرات بشكل ايجابي، وتقدم بخطوة على الاحزاب الحاكمة في الايثار والتضحية من اجل استقرار الوضع السياسي وترك المجال للحكومة للعمل وتحمل المسؤولية الوزارية والشعبية، ووضع حكومة الاطار على المحك وهو اختبار صعب في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العراق السياسي.

وتبقى تطلعات ومطالب الحركة الاحتجاجية مصدر قلق بالنسبة للاحزاب الحاكمة كون هذه الحركة لاقت تعاطفا من اكثر شرائح المجتمع، وحصدت اكبر عدد من الاصوات في الانتخابات المبكرة، ولكن ضعف تنظيمها وانشقاقها حال من دون حصولها على اكبر عدد من المقاعد البرلمانية، لذلك سيسعى ممثلوا هذه الحركة إلى التدخل لوضع نظام انتخابي وتقسيم للدوائر يسهم في ترجمة عدد الاصوات الى مقاعد برلمانية تتلائم مع عدد اصوات الناخبين، وسيكون العمل السياسي القادم محفز لتنظيم بنيتها الداخلية وتوحيد آرائهم وتحديد أهدافهم، وبالمقابل ستسعى الاحزاب الحاكمة والتي تمتلك اغلبية برلمانية على صياغة قانون انتخابي يتماهى مع مصالحها وواقعها، وربما سنشهد اتفاقا سياسيا بين التيار الصدري والتيارات المدنية والحركة التشرينية للضغط عبر التظاهرات لاجبار القوى السياسية على اشراكهم في رسم معالم العملية الانتخابية القادمة.

الهوامش:

[1] حدد الدستور العراقي وفق المادة (56)، مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب أربع سنوات تقويمية، تبدأ بأول جلسة له، وتنتهي بنهاية السنة الرابعة، ويجري انتخاب مجلس النواب الجديد قبل خمسة وأربعين يوما من تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية السابقة، وتكون الدعوة للانتخابات الاعتيادية بقرار من مجلس الوزراء وبالتنسيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ويعلن عنه بوسائل الإعلام كافة قبل الموعد المحدد لإجرائه بمدة لا تقل عن 90 يوما (المادة (7) من قانون انتخاب مجلس النواب رقم 45 لسنة 2013). ومن خلال قراءة نص هذه المادة إن مجلس الوزراء هو المعني بالدرجة الأولى في تحديد موعد الانتخابات الاعتيادية، وقد تم تقييده بان تكون قبل خمسة وأربعين يوما من انتهاء دورة مجلس النواب السابقة، والإعلان عن الموعد قبل تسعين يوما.

ولم تشر الوثيقة الدستورية إلى الانتخابات المبكرة بهذا اللفظ، إلا مرة واحدة وبلفظ انتخابات عامة، وقد ذُكرت في المادة (64) وفق النص الآتي: " يُحل مجلس النواب، بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، بناءً على طلبٍ من ثلث أعضائه، أو طلبٍ من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية، ولا يجوز حل المجلس في اثناء مدة استجواب رئيس مجلس الوزراء، يدعو رئيس الجمهورية، عند حل مجلس النواب، إلى **انتخابات عامة** في البلاد خلال مدة أقصاها ستون يوما من تاريخ الحل..."، ومن هذا يتضح ان الدعوة للانتخابات المبكرة لا تجري إلا بعد حل مجلس النواب وبعد موافقة أغلبيته المطلقة، حيث للمجلس كلمة الفصل والقرار النهائي، وان تأثير السلطة التنفيذية أكان رئيس الجمهورية أم الوزارة محدود جدا وذي طابع شكلي. وحدد الدستور موعد إجراء الانتخابات المبكرة من قبل رئيس الجمهورية حصرا والتي تم تحديدها بمدة لا

تتجاوز الستين يوما من تاريخ حل مجلس النواب لنفسه، ولم يرد إي دور لرئيس مجلس لمجلس الوزراء في ذلك والذي تتحول مهمته إلى مواصلة تصريف الأمور اليومية.

ينظر: الدستور العراقي النافذ لسنة 2005، المادة (56) و المادة (64)، وكذلك ينظر: قانون انتخاب مجلس النواب رقم 45 لسنة 2013، المادة (7).

* نصت المادة (76)/ أولاً:- ((يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً، بتشكيل مجلس الوزراء، خلال خمسة عشرَ يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية)).

** اصدرت المرجعية الدينية في النجف الأشرف بيانها الثامن في 2019/11/29، والذي جاء فيه إشارة إلى مجلس النواب بأن يعيد النظر في تكليف الحكومة الحالية(حكومة عادل عبد المهدي)، وبعد ساعات قليلة صدر بيان من رئيس الوزراء يعلن فيه استقالته من الحكومة.

ينظر: حيدر محمد الكعبي و وعلي لفتة العيساوي، دراسة توثيقية لدور المرجعية الدينية في الاحتجاجات العراقية من 2019/10/1 ولغاية 3/15/ 2020، المركز الاسلامي للدراسات الاسلامية، النجف الأشرف، 2021، ص ص 111-112.

[2] رائد الحامد، الكتل السياسية وخشيتها من خسارة الانتخابات المبكرة، في 2021/2/8، https://www.aa.com.tr/ar

[3] ينظر: سلسلة تقدير موقف/ وحدة الدراسات السياسية، تشكيل حكومة الكاظمي في العراق: تحول فعلي أم تسوية عابرة؟، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، في 13/أيار/ 2020، ص1. منشور على الموقع الالكتروني:

https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary

[4] ينظر: فرهاد علاء الدين، المشهد السياسي ما بعد تأجيل الانتخابات، في 2021/1/26،
https://www.rudawarabia.net/arabic/opinion/26012021

[5] تغيير موعد الانتخابات المبكرة في العراق: الخلفيات والسيناريوهات، مركز الامارات للسياسات، في 2021/2/11،
https://www.facebook.com/EmiratesPolicyCenter/photos/a.16834/37018557709/2872785239622875/

[6] ينظر: الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، https://ihec.iq/last-elections/.

[7] ينظر: عقيل عباس، انتخابات العراق المبكرة 2021: بماذا تختلف عن سابقاتها؟، سلسلة تقييم حالة، في 10 تشرين الاول 2021، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/What-Distinguishes-the-Early-2021-Elections-in-Iraq.aspx

[8] صافيناز محمد احمد، لماذا نزع الحائري الشرعية عن الصدر؟، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،
https://acpss.ahram.org.eg/News/17599.aspx

[9] منقذ داغر، تشكيل حكومة جديدة في العراق: سيناريوهات محتملة، في 18 /2022/10، منتدى فكرة، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tshkyl-hkwmt-jdydt-fy-alraq-synarywhat-mhtmlt

المصادر:

1- الدستور العراقي النافذ لسنة 2005، المادة (56) و المادة (64).

2- قانون انتخاب مجلس النواب رقم 45 لسنة 2013، المادة (7).

3- حيدر محمد الكعبي و وعلي لفتة العيساوي، دراسة توثيقية لدور المرجعية الدينية في الاحتجاجات العراقية من 2019/10/1 ولغاية 3/15/ 2020، المركز الاسلامي للدراسات الاسلامية، النجف الأشرف، 2021، ص ص 111-112.

4- رائد الحامد، الكتل السياسية وخشيتها من خسارة الانتخابات المبكرة، في 2021/2/8، https://www.aa.com.tr/ar

5- سلسلة تقدير موقف/ وحدة الدراسات السياسية، تشكيل حكومة الكاظمي في العراق: تحول فعلي أم تسوية عابرة؟، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، في 13/أيار/ 2020، ص1. منشور على الموقع الالكتروني: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary

6- فرهاد علاء الدين، المشهد السياسي ما بعد تأجيل الانتخابات، في 2021/1/26، https://www.rudawarabia.net/arabic/opinion/26012021

7- تغيير موعد الانتخابات المبكرة في العراق: الخلفيات والسيناريوهات، مركز الامارات للسياسات، في 2021/2/11، https://www.facebook.com/EmiratesPolicyCenter/photos/a./1683437018557709/2872785239622875

8- الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، https://ihec.iq/last-elections/.

9- عقيل عباس، انتخابات العراق المبكرة 2021: بماذا تختلف عن سابقاتها؟، سلسلة تقييم حالة، في 10 تشرين الاول 2021، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/What-Distinguishes-the-Early-2021-Elections-in-Iraq.aspx

10- صافيناز محمد احمد، لماذا نزع الحائري الشرعية عن الصدر؟، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، https://acpss.ahram.org.eg/News/17599.aspx

11- منقذ داغر، تشكيل حكومة جديدة في العراق: سيناريوهات محتملة، في 18 /2022/10، منتدى فكرة، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tshkyl-hkwmt-jdydt-fy-alraq-synarywhat-mhtmlt